توضيح واظهار لشاعة هذه الحالة وعرضه اى اظهره
احترازا عن عرض العود على الاناء والسيف على الرمح اى وضعها
على العرض ولا ثالث لهما ان قلت انتفاء غيرهما
يقتضى ان يقول اولا وذلك هو اكب واعرض لا نحو
اكب واعرض قلت القضية الممثل لها مفهومها
كلى معقول شئ افراد ذهنية منتشرة والتمثيل يصح بكل
منها وان يوجد منها فى الخارج او وجد عدد محصور فما
سمع ان اراد الزوزنى فيما سمعته فيناء للمفعول فلا
اعتراض وان اراد فيما سمعه الناس فالحصر ممنوع
فقد قال الزمخشرى يجعل اكب مطاوع كبه وقال
كبته فاكب من الغرايب والشواذ ونحوه قشعت الريح
السحاب فاقشع وما هو كذلك ولا شئ من بناء افعل
مطاوع ولا ينقض بهذه الاجملة كتاب سيبويه
وانما الباب من باب انفض والام ومعناه دخل فى الكب
وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب دخل فى القشع
ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وبهذا
ظهر انه فيما مشى عليه الشارح نظرا لا يخفى نحو فرح
تفريحا اصله تفريحا لوجوب اشتمال المصدر
على حروف فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس حركة
ما قبلها

ما قبلها هو الاول على تقدير همزة الاستفهام او الثانية
او نائبة عن ام المعادلة وهو عاقبة من تعليل الاصل المختلف
فى الزائد المجاب به هذه الجملة الاستفهامية لان الحكم بزيادة
~~المثبته من تعليل الزائد بكونه حرفا~~ الساكن اولى
بالقول من الحكم بزيادة من المتحرك لما فيه من تكثير
الزائد بكونه حرفا وحركة فان قلت القول يحكم بزيادة الحكم
الساكن لا اولويته كما قال الشارح قلت
اولويته لا اولية علته فهو ارجح من مقابله والمصير
الى الارجح متعين ولو حذف الحكم والباء كما فى
مقابله كان اخصر واظهر والوجهان هما زيادة
الساكن وزيادة المتحرك لا الحكمان اذ الحكم جزم بالزائد
بعينه ولا معنى لكون الجزمين جائزين عنده اذ المراد بقوله
جائزان محتملان لتكافؤ الدليلين فان قلت قول سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت
لا لان قاعدتهم تضمين الجملة الاستفهامية الواقعة بعد
اختلاف الاقوال المشار اليه باختلف فلو قصد
الاشارة اليه لقال هو الاول او الثانية او هما جائزان
وهو للتكثير فى الفعل هو افادة ان الفعل كثير
فى نفسه مع قطع النظر عن كثرة الفاعل وقلته

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University